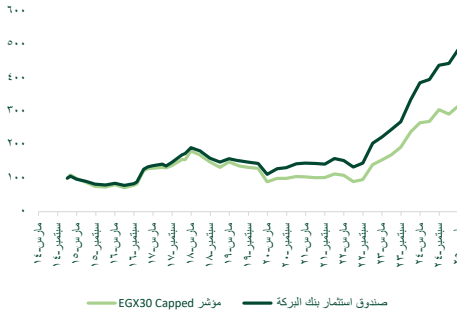


محفظة الصندوق

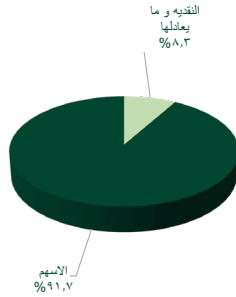
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٥	٩.٠%
العائد منذ بداية العام	٩.٠%
٢٠٢٤	٣٢.٣%
٢٠٢٣	٦٣.٩%
منذ ٥ سنوات	٣٣٣.٠%
منذ التأسيس	٥٦١.٥%

الأداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي الربع الأول ٢٠٢٥

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالادوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية

- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق

- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين

- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع

- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو ٢٠٠٦
سعر الوثيقة ج.م	٣٤٦,٦٦ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٦٥,٦٠ ج.م
كود الصندوق في التأسيس	EFGSAFA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٨

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك البركة مصر	١٩٣٧٣
تليفون	٢٠٢٠٣٣٧٦١١٤٥٣
فاكس	
الحوان الإلكتروني	http://www.albaraka-bank.com/

تحليل السوق

السوق الأمريكي

بدأ المستثمرون العام بنظرة متفائلة للإدارة الأمريكية الجديد في ظل إعلان نيتهم خفض الضرائب وإزالة المعوقات البيروقراطية والقيام بسياسة مالية توسعية. وبناء عليه ارتفع مؤشر S&P ٥٠٠ بـ ٤,٥% منذ بداية العام إلى ١٩ فبراير ليصل إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦,١٤٤ نقطة. ولكن مع اشتداد وتيرة الحرب التجارية أدرك المستثمرون عدم وضوح الرؤية للسياسة الاقتصادية وهو ما سيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد. فقد بدأت الشركات تعاني من ارتفاع تكلفة المواد الخام وبناء عليه قررت التوقف عن أي خطط توسعية لحين وضوح الرؤية تجاه تأثير فرض الجمارك على الاقتصاد. وبناء عليه حدث تحول كامل في التوقعات المستقبلية للسوق في ظل تخوف المستثمرين من مخاطر دخول الاقتصاد في مرحلة كساد وفي ظل قيام الشركات بتأخير انفاقها الاستثماري وهو ما سيؤدي إلى تأثير سلبي على نسب نمو الاقتصاد وبالتالي أرباح الشركات.

ونتيجة لذلك شهد السوق حركة تصحيحية قوية فقد انخفض مؤشر S&P ٥٠٠ بـ ١,١% خلال الفترة من ١٩ فبراير إلى ١٣ مارس ليخضع المؤشر إلى ٥,٥٢٢ نقطة. حدث ارتفاع طفيف عقب ذلك ليصل المؤشر إلى ٥,٦١٢ نقطة في نهاية الربع المالي ليصبح المؤشر قد انخفض بـ ٤,٦% منذ بداية العام و بـ ٨,٧% منذ قمة ١٩ فبراير. انخفض السوق لاحقا بـ ٩,٦% خلال الأسبوع الأول من الربع الثاني عقب قيام الإدارة الأمريكية بفرض جمارك على جميع الدول التي تقوم بالتصدير لأمريكا مما أدى إلى انخفاض المؤشر إلى ٥,٠٧٤ نقطة ليصبح المؤشر قد انخفض بـ ١٣,٧% منذ بداية العام و بـ ١٧,٤% منذ قمة ١٩ فبراير. من الملاحظ أنه في بداية قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة اتخذ المستثمرون سياسة متزنة من المخاطر وذلك نظرا لروايتهم أن فرض الجمارك سيؤدي إلى بعض الآثار التضخمية لكن سيتم التوازن عن طريق زيادة نسب النمو الاقتصادي من خلال خفض الضرائب والتخلص من العوائق البيروقراطية. ولكن مع اشتداد الحرب التجارية وتأثيرها السلبي على سلاسل الامدادات العالمية وهو ما سيد من أرباح الشركات ونمو الدخل الفردي تحولت النظرة المستقبلية إلى نظرة سلبية. وبناء عليه تسجل حاليا رؤية المستثمرين سواء افراد او مؤسسات إلى أقصى حالات التشاؤم وهو ما يؤدي إلى بيع السوق بعض النظر عن التقييمات. من الجدير بالذكر أن السوق الرخيص قد يصبح أرخص ظلما ان المستثمرين مازالوا غير مقتنعين بسياسة اقتصادية واضحة والمستقبل.

نعتقد ان فرص حدوث كساد اقتصادي محدود قائمة ولكن نستبعد حدوث كساد اقتصادي طويل المدى وأنه مع هدوء وتيرة الحرب التجارية سيستقر السوق ويعاود الارتفاع لاحقا مدفوعا بخفض متوقع لأسعار الفائدة و هو ما سيؤدي إلى ضعف الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى بالإضافة إلى إزالة المعوقات البيروقراطية وخفض الضرائب على الشركات العاملة في أمريكا.

الأسواق الناشئة

حققت الأسواق الناشئة أداء جيد خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ متفوقة على السوق الأمريكي لأول مرة منذ عدة سنوات مدعومة بنظرة إيجابية من المستثمرين تجاه السوق الصيني حيث ارتفع مؤشر MSCI China بـ ١٤,٧% خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ مقارنة بارتفاع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بـ ٢,٤% بالدولار الأمريكي خلال نفس الفترة. نعتقد أن تفوق السوق الصيني بصفة خاصة و الأسواق الناشئة بصفة عامة على السوق الأمريكي يرجع إلى ٣ أسباب رئيسية:

- اندلاع الحرب التجارية جعل العديد من المستثمرين يعتقدوا أن الولايات المتحدة متجهة إلى كساد اقتصادي وبناء عليه سيقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض الفائدة و هو ما سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى. هذا وقد انخفض مؤشر الدولار الأمريكي امام سلة العملات الرئيسية بـ ٣,٩% منذ بداية العام و من الجدير بالذكر أن ضعف قيمة الدولار الأمريكي عنصر رئيسي في قدرة الأسواق الناشئة على النمو.
- قيام الحكومة الصينية ببنّي سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الطلب المحلي في ظل قيام أمريكا بفرض جمارك على الصادرات الصينية إليها وهو ما زاد من ثقة المستثمرين في تعافي الاقتصاد الصيني.
- التفوق المستمر للسوق الأمريكي على السوق الصيني في السنوات السابقة خلق فجوة كبيرة في التقييمات بين الشركات وهو ما جعل المستثمرين يتجهوا نحو الصين نظرا لصعوبة هبوطها بشدة من المستويات الحالية مقارنة بالسوق الأمريكي الذي يتناول قرب أعلى النقط التاريخية في وقت الاقتصاد الأمريكي منه إلى درجة من الكساد.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري بـ ٧,٧% خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ محققا الجزء الأكبر من أرباحه خلال شهر مارس مع تنفيذ صفقة الاستحواذ على شركة حديد عز من قبل المستثمر الرئيسي وخطته لشطب الشركة من البورصة و هو ما أدى إلى توفر سيولة في حدود الـ ٦٠٠ مليون دولار تم إعادة استثمارها في السوق و هو ما أدى إلى ارتفاع السيولة وأسعار الأسهم. نعتقد أن ارتفاع السوق المصري طبيعي ومتماشى مع ارتفاع الأسواق الناشئة خلال نفس الفترة.

من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت بـ ٥٧,٠% خلال ٢٠٢٤ في حين ارتفع السوق بـ ١٩,٥% فقط و هو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام. يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ بقر بـ ٥,٦ مرة و هو أقل بـ ٤,٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ٩,٣ مرة التاريخي. وبناء عليه نتوقع أن السوق يفتقد الحافز القوي لمواصلة الارتفاع في ظل تواجد معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجد المستثمرين الأجانب إلى ٧% من التداول مقارنة بـ ١% قبل بداية أزمة العملة في ٢٠٢٢.

نعتقد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تتم بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا أننا نستبعد ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يرفع من السيولة المتوقعة للسوق. وختامنا نعتقد ان التقييمات المنخفضة للعديد من الشركات ستبقى من فرص الانحواذ كحافظ رئيسي خلال العام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الانحواذات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبي على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات ملاءة مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عنه ضعف في عمق و تنوع السوق.